قراءات سياسية:

سيادة العراق في عالم متصارع

أ.م.د علي محمد علوان

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

https://doi.org/10.61353/ma.0050455

المقدمة

يبقى سؤال السيادة احد الاسئلة الجوهرية في عالم اليوم ، بعدما تداعت ابعاد وبرزت وقائع غيرت الكثير من البديهيات ونقضتها ودفعت بأتجاه اعادة الهيكلة لكثير منها ومنها بلا شك الابعاد السياسية التي بطبيعة الحال لم تبقى بمأمن عن هذا التغيير ومنها مفهوم السيادة ، والذي اعتبر احد القواعد الاساسية واهم المرتكزات اللازمة لأطر النظام ومرتسماته ، وذا كانت كل الابعاد مسها هذا التبدل وجرى فيها فعل التحول فأن الابعاد السياسية تبقى هي الاكثر تأثرا "والاشد تعرضا "بالشكل الذي جعل الكثيرون يدعون او يطرحون لزوم اعادة الهيكلة للمفاهيم السياسية او طرح مناح للفهم مغايرة او مخالفة او مناقضة لما سبق ومنها مفهوم السيادة بعد ان اصاب مجرى التغيير الدولة القومية بالأساس ، واذا كانت السيادة اليوم معرض نقاش، ومصدر حوار، ونقاش وسجال يتجاوز البعد المفاهيمي الى الاطار الواقعي بأعتبار ان منطقها الاساسي قد غالبه منطق التحول والتغيير، فأن هناك بعض الأراء من جهة اخرى لا تستصوب هذا المنحى السلبي للتحليل وترى ان التغيير سنة كونية وقانون الهي تخضع كل الموجودات وحتى الابعاد التي اقترنت بحياة المجتمعات وان ذلك التحول قد تشخص غير مرة ، ولذلك فأن التخوف هذا يعده غير مبرر وليس له داع مادام يجري او يتحدد حول مفاهيم سياسية التي تمتاز بنسبيتها وعدم ثباتها وتحولها وعدم اطلاقها ، وانها في اطار تطورها تعكس مجرى التطور الدولي او النظام الدولي الذي وضعت اركانه منذ معاهدة وستفاليا 1648 وتكامل فيما بعد من خلال معاهدات او منظمات دولية مثلت خطوة متقدمة نحو ترسيم معالم واقع جديد يتجاوز مأسي الحروب وكوارثها بعد ان خضعت لدوافع الصراع والنزاع او تقرير لأبعاد خطط

السياسات واهدافهم ليتجسد من خلال نمط نظمي يخضع له العالم في صيغة متطورة من صيغ التنظيم الدولي ، بيد ان هذا الشعور بهذا التبدل لا يعني التعاطي معه بعدم موضوعية، او غياب جدية لا سيما حينما يتعلق بأساس وجودي للدولة، ومرتكز مهم من ابعاد وجودها ترامى اليه التحول والتأثر ، واذا كان العالم يعيش مرحلة التحول الكبرى سواء بأبعاد انتصار الليبرالية، او بأمتداد اسس الثورة التقنية والمعلوماتية التي كسرت القيود التقليدية، وسحقت المفاهيم، واوجدت الى الواقع رؤية جديدة لها ، لكن مع ذلك تبقى اسس النظام الدولي التي استند اليها ولاسيما الدولة القومية، وقاعدتها الاساسية حاضرة واسسها قائمة ،واذا سرى عليها التحول فأن ذلك لا يعني انتفاءها، او زوالها وانما تبقى اساس لازم الاحترام لاسيما في اطار النظام الدولي الذي استند في ابعاده الى الدولة والتي ببلوغها اطار العناصر الاساسية ومنها السيادة ، ليكون ذلك المدخل للعلاقة، والاطار للتفاعل، والباعث على اغلب الاطر المفاهيمية والقانونية بين الدول والتي نبعت من اطار السيادة لتكون منبع التفاعل، ودافع التواصل بين الدول ، واذا كان بعد السيادة في الاطار المطلق مغيب وقد غيبته اسس الثورة العلمية والتقنية، او اسس الدوافع السياسية المغلفة بأبعاد انسانية او اطر احتلالية بميزان جديد وبدلالة جديدة تقتنص القيم والبعد الانساني لتوظفها لصالحها في سريان سياساتها واهدافها ، وهو بعد تجاوزي سرى بالكاد لكل الدول فلم تعد محصنة بالكامل، ولم تعد امنة بالمطلق، وانما مسارب الفعل غالبت قدرات الدول واوجدت للواقع رؤية جديدة مفارقة لما كان ، بيد ان عمق الاثر بالنسبة للدول الضعيفة يبقى حاسما وتجليه عميقا"، وتبدياته اوسع في ظل افتقاد قدرات التحصين الاساسية التي بدت واهنة وعاجزه ، فلا شك ان هذا العجز سرعان ما يجعلها تسقط في شراك الخضوع، واطر الانسحاق امام مديات الاختراق المتعددة الادوات والسبل ، ان مما عمق هذا العجز، وحفز هذا الخضوع هو عناصر الضعف الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول ، فليست قوة الدولة اليوم بأبعاد القوة العسكرية او المادية وان كانت مهمة ولكن التماسك السياسي والتلاحم الاجتماعي ، وهو منظور يزداد ضراوة لاسيما تلك الدول التي جربت التحول الى الديمقراطية بعد فقدان وعرفت الانفتاح السياسي بعد انغلاق

،والتعددية بعد الواحدية ، فهذه الدول لم تتبلور فيها اسس الدولة ومؤسساتها ولم تصل بعد الى مرحلة التكامل الديمقراطي وهو مسيرة طويلة امتدت بدلا "من عقود الى قرون ، وحفزتها تغيرات امدتها بقواعد التماسك ومرتكزات الثبات لتكون في فعلها متوازنة وفي حركتها مستقرة ، وهي اسس الوعي الفاعل والمؤسسات الرشيدة ذات السياق والمدعومة بعقد اجتماعي ومنطق للدولة حاضر ، ان افتقاد هذه الابعاد يجعل الهزة شديدة ، والاثر اعمق، ويجعل واقع الدولة عرضة لهزات دائمة ، ومحن متلاحقة بعضها دافعه داخلي وبعضه الاخر داعمه اقليمي او دولي ليجري مجري التأثير بأوسع مداه واشد مخرجاته ، واذا كان العراق قد جرب الديمقراطية بعد 2003 وليجري بموجب ذلك فعل تأسيس، ومسار تجذير لعملية ديمقراطية اريد بها ان تكون وتتمظهر ،ولكن في ظل ازمة التأسيس، وصيرورة الفعل في اطار البعد الديمقراطي تغدو العملية معقدة وصعبة ، لقد شيد العراق اسس دولة بمنطق ديمقراطي اريد بحسب ارادة التأسيس ان يكون نموذج يسري لكل ابعاد الاقليم والمنطقة وليكون بنجاحه اطار غواية للدول لتبيان مدى سعة الديمقراطية ونجاحها ، وانها فعل انساني يقوم على المساهمة والمشاركة، اكثر من ايجاد منطق تداولي سلمي بين تعددية تنطلق من اطار المجتمع السياسي ، ولكن مسارات التكوين قد عاجلتها محن ، ومستها هزات بعضها داخلي، والاخر خارجي ويبقى غياب الكيان المتكامل للديمقراطية هو نقطة الغياب الاساسية ، ان مسارات الديمقراطية فعل تأريخي يمتد عبر التجارب المتلاحقة ويستزيد قوة بمرور الوقت ولكن يبقى الاطار الحاكم والرغبة القائمة بين الجميع على الانجاح هي الاساس ، لقد عرف العراق منذ 2003 صورا "متعددة عاكسة للفعل الديمقراطي من خلال اطار الانتخابات، وذلك ربما هو مقتل الديمقراطية في العراق او الديمقراطية الامريكية التي تجسدت بعد 1991 اي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتبلور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي اريد به ان يسري ويعمم ، بيد ما غيب الديمقراطية وشوه حركتها وعاجلها بالعجز اختزال العملية الديمقراطية بالانتخابات وهي بدون شك احدى مخرجاتها وان كانت لا تختزلها ، فالانتخابات مثلا "هي التي جاءت بالأحزاب الفاشية والنازية للحكم لأوربا في الثلاثينات من القرن الماضي ، وتسببت هذه الاحزاب

بمجرى من الحروب ، وانهارا "من الدماء سرت في اطار العالم كما انها ليست دليل على رشد الديمقراطية واستقامتها، وانما الانتخابات في الاطار العام هي مخرج طبيعي لأبعاد الديمقراطية ومساراتها، وهي دليل تكامل في مجراه الطبيعي التي تبتدأ بالوعي والمساهمة، ومن ثم الانتخاب ليكلل بمسار مستقر للدولة وفق منطق حاضر، ورؤية للدولة محكمة ، واما بغياب اسس الديمقراطية ومرتكزاتها فستكون الانتخابات علة الاشكال ومصدر الارباك ، فالهم العراقي المرتبط بالديمقراطية شغف بالانتخابات ولم يعنى بأيجاد قواعدها، ومنطلقاتها الاساس، ولذا خبا فعل الدولة واضمحل ، لقد ارادت امريكا بهذه الديمقراطية المتأسسة وفق منطقها هذا :ان توجد جسد مشوه وكيان هزيل وجسد تعتوره الادواء من اعضاءه، فلا يملك القدرة او الفعل، بل هو في الاطار الحقيقي بناء يعاني العجز والخلل، وهي سمة غالب الدول التي جربت الديمقراطية حديثا "، لقد اراد بودان ان يحتكم للسيادة ليؤطر وليدعم الدولة بأطار سياسي، وقانوني يعصمها من التدخلات الداخلية والخارجية بعدما حجمت تدخلات الاقطاع ، والحكام المحليين حركة الامير الداخلية ، وحركة الامبراطور والبابا في الخارج، ولذلك فلكي يشيد بناء قوي للدولة واطار لتماسكها المدعوم سياسيا"، اولا "ومن ثم قانونيا "، حينما تكرس في اطار المعاهدات، والاتفاقيات الدولية ان يحصن الدولة من تدخل الاخرين ولذلك ارادها مطلقة، وليست نسبية ، وشاملة لا يمكن تجزئتها ، ولا يمكن التنازل عنها ولكي تكون فاعلة فيجب ان تكون علوية ، حتى تؤمن للامير قوة التأثير وقوة الفعل الذي لايمكن ان يسحق، او يتجاوز لا داخليا "ولا خارجيا "، واذا كان مسار السيادة يفترض بالنسبة **للدولة الحديثة العهد بالديمقراطية (التساؤل عن حضور فهمها ووجودها ، فأن هذا السؤال يجب ان يكون بعديا "، بأعتبار ان السؤال القبلي يجب ان يكون اولا "عن حضور مفهوم الدولة)ذلك لأن حضور الفهم يؤدي بالطبيعة الى استقامة الفعل ، واعتدال المسار ، ان مما اثاره الكتاب (ازمة العراق سياديا"الذي اصدره معهد العلمين مشكورا")** ، ولاسيما ذلك الشق المتعلق بفهم السيادة ، وبصياغة تساؤلات عكست مداليل السيادة ومفاهيمها لدى ساسة البلاد الذين تصدوا لاطار السلطة وليس اطار الدولة هو خفوت الفهم الحقيقي لها ، وذلك لعمري كارثة

كبيرة لاسيما وقد ارتبطت تلك الشخصيات بمرحلة التأسيس من حيث وضع اسس الدولة، واحكام قواعدها لكي تستمر وتعيش، وتلك تجربة حكتها ابعاد التأريخ ، فرشد الفعل السياسي يسبقه بالبناء : رشد الفهم المؤدي الى التأسيس السياسي وتلك حكمة رعاها **الأباء المؤسسون في امريكا** مثلا "فجاء البناء القانوني والمؤسساتي محكما"، ومتماسكا "وكان احد دوافع التمكين للعالم الجديد لقيادة العالم ، من اجل ذلك فألقاء التساؤل حول السيادة في العراق:

يستدعي ابتداءا "حضور مفهوم الدولة لدى كيانات الدولة السياسية وقادتها وذلك امر لازم ومهم ، ولربما تلك متلازمة لازمت غالب القوى السياسية ذات المشروع الاسلامي بشكل مطلق ولم تنجو منها قوى معينه، بل ان اداء اغلبها عكس الوهن والضعف، في الفعل والتدبير، وهو امر نابع من الخلل في الفهم والتبصر في امور الحكم، بعدما غالبت مرحلة المعارضة فهمها وسلوكها ، ان بلوغ الرشد في اداء السيادة : يستدعي الرشد في فهم الدولة وابعادها ومنها السيادة وليس الامر بإيجاد مفهوم عراقي لها ، فالمفاهيم في الاطار الاعم ثابته، وان تبدلت ابعاد الفهم وتعددت مديات التصور والوجود في الواقع ، ولذا فأننا بالحقيقة بحاجة الى مزيد من الفهم للدولة وعناصرها ، والديمقراطية ليست مجازفة، او مخاطرة ، كما ان القيام على امور الدولة والحكم لا يتعلق برهانات، او تجارب، وانما هو مسلك بالإدارة اذا توفرت له الاسس، وتحققت له الادوات امن للدولة الوجود وللشعب الرفاهية ، وبغير ذلك فالفشل هو الحاضر، والعجز هو الغالب، ولن يكون للدولة وجود بل هو استعادة الى مرحلة ما قبل الدولة . فالتأريخ يؤكد ان قوة الدولة بقوة اساسها السياسي، وقاعدتها الاجتماعية ، وحضور المنظور الكلي للدولة الجامع للكل ، منذ ان توافق الكل على صيانه الدولة وحمايتها ،وتبقى مصلحة الدولة هي الاساس، وهويتها الجامع الحقيقي للكل وعليها اتفقوا